Distr.: General
21 February 2002

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/562/Add.2)]

٥٦/٢٠٢ – التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ولكفالة مشاركتها الفعالة والمفيدة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تشجيع وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، وإذ تكرر تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بانتهاج أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)] و قرارها ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية و قرارها ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب و قراراتها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و٢٢٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تذكر بالمبادئ والأهداف الواردة في برنامج عمل كاراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في كاراكاس في أيار/مايو ١٩٨١[(٢)]، وإعلان وخطة عمل سان خوسيه الذين اعتمدتهما مجموعة الـ

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/ أغسطس – ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) A/36/333، المرفق.

٧٧ في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والمالية الذي عقد في سان خوسيه في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧[٣]، وإعلان بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية وخطة عمل بالي بشأن التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨[٤]، وإعلان قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٥] والذي أعطى أولوية قصوى للتعاون بين بلدان الجنوب لكي تكون البلدان النامية في مستوى التحديات الإنمائية الجديدة، بالإضافة إلى الإعلانات وخطط العمل الأخرى ذات الصلة،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الخامس والعشرين الذي عقد في نيويورك يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٦] والذي تم التأكيد فيه على تزايد أهمية ووجاهة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علما أيضا بتوافق آراء طهران الذي اعتمد في الاجتماع العاشر للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة ال٧٧[٧]، الذي عقد في طهران في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، والذي يدعو إلى تحقيق تكامل منهاج العمل التعاوني فيما بين بلدان الجنوب، وبناء مؤسسات أقوى في بلدان الجنوب على الصعيد العالمي، وسد الفجوة في مجالَي المعرفة والمعلومات، وإقامة شراكات ذات قاعدة عريضة، وتعبئة الدعم العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - **تؤيد** تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية عشرة[٨] والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٩]؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٠]؛

٣ - **تلاحظ مع الارتياح** الزيادة الكبيرة في مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية واتساع نطاق هذا التعاون كوسيلة هامة وفعالة من وسائل التعاون الدولي، وتحث في هذا الصدد من استطاع من البلدان النامية على تكثيف مبادرات التعاون التقني

---

(٣) A/C.2/52/8، المرفق.

(٤) A/53/739، المرفقان الأول والثاني.

(٥) A/55/74، المرفقان الأول والثاني.

(٦) A/56/647، المرفق.

(٧) A/56/358 و Corr.1، المرفق.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39).

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١٠) A/56/465.

والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في مجالات مثل الصحة والتعليم والتدريب والزراعة والعلم والتكنولوجيا الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تؤكد من جديد** أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه مكمل له، وتلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، زيادة عدد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية التي تدعم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب باتخاذ ترتيبات ثلاثية متنوعة، منها ترتيبات الدعم المباشر أو اقتسام التكاليف، والمشاريع المشتركة في مجال البحث والتنمية، وبرامج التدريب في بلد ثالث؛

٥ - **تشدد** على ضرورة أن تتخذ البلدان النامية وشركاؤها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية المعنية، إجراءات متضافرة بهدف تعزيز التعاون والتآزر فيما بين البلدان النامية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛

٦ - **تلاحظ مع التقدير** مساهمات عدد من البلدان في الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وتدعو جميع البلدان إلى المساهمة في هذين الصندوقين الاستئمانيين دعما لإعادة تنشيط منهاج العمل التعاوني فيما بين بلدان الجنوب الذي أُعِد لفائدة البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛

٧ - **تعترف** بضرورة تعزيز مؤسسات بلدان الجنوب، بما فيها مؤسسات البحث في مجال السياسة العامة والمؤسسات الإنمائية ومراكز الامتياز، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بهدف الاستفادة بطريقة أكثر فعالية من القدرة المؤسسية للجنوب، وذلك من خلال أمور عدة منها تحسين تبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب، والربط بينها، وبناء القدرات، وتدفق المعلومات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الإنمائية الكبرى التي تحظى باهتمام مشترك؛

٨ - **تطلب** إلى جميع المؤسسات والوكالات التابعة للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أن تبذل جهودا مشتركة ومكثفة من أجل تعميم اللجوء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب تعميما فعالا بإيلاء هذا التعاون الاهتمام المناسب عند وضع هذه البلدان لبرامجها العادية وصياغتها وتنفيذها؛

٩ - **تهيب** بجميع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما في هذا السياق بالمقرر ٢/٢٠٠١ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان[١١]، والذي طلب فيه المجلس إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر، في سياق الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة، في استعراض تخصيص موارد إضافية للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، آخذا في الاعتبار الحالة المالية العامة والحاجة إلى توفير الموارد المناسبة للأنشطة الأخرى؛

---

(١١) انظر DP/2001/11، الفقرة ١٥٥.

١٠ - **تدرك** ضرورة زيادة وعي الجمهور للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم هذا التعاون بصفته شكلا نشيطا من أشكال التعاون الدولي في مجال التنمية قد يعطي معنى حقيقيا لمفهوم الملكية والشراكة، ولهذا السبب تحيط علما بما ورد في توافق آراء طهران من اقتراح إعلان العقد الدولي الأول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٢]؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع المنظمات والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في الجنوب، بتضمين التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تدابير ملموسة لتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، آخذا في الاعتبار جميع المبادرات والمقترحات ذات الصلة المقدمة بهذا الشأن؛

١٢ - **تكرر طلبها** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ودعم الوحدة لتمكينها من تنفيذ ولايتها ومسؤولياتها تنفيذا تاما، بوصفها مركز تنسيق تابع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون ''التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٠
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

---

(١٢) انظر A/56/358 و Corr.1، المرفق، الفرع ٥.